مجلة إشكالات في اللغة والأدب | مجلد: 10 عدد: 5 السنة: 2021
ص: 189 - 211 | E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

الحدّ النّحوي الإجرائي من خلال النّظريّة الخليليّة الحديثة وتطبيقاته التّعليميّة في المرحلة الابتدائيّة– حدّ الاسم أنموذجا–

The operatoring grammatical definition through neo-Khalilian theory and its educational applications in the primary school - noun definition as a model-

ط/ ناديّة صبّان[1]*، د/ بوعلام طهراوي[2]

Nadia SEBBANE [1], Dr.Boualem TAHRAOUI [2]

جامعة آكلي محند أو لحاج – البويرة– (الجزائر)

مخبراللّغة العربيّة العلميّة والتّعليميّة

University Akli Mohand Oulhadj

n.sebbane@univ-bouira.dz[1] / tahraouib62@gmail.com [2]

تاريخ الإرسال: 2020/11/08	تاريخ القبول:2021/05/27	تاريخ النشر: 2021/12/25

مُلخّص البحث

يُعتبر الحدّ النّحوي الإجرائي من المفاهيم التي لا تُنسب مباشرة إلى النّظريّة الخليليّة، ولكنّه شديد الارتباط بجميع مفاهيمها، لأنّه الآلية الإجرائيّة التي ترتّبت عنها جميع المفاهيم. وقد أفرغ من محتواه كغيره من المفاهيم النّحويّة الأصيلة كمفهوم القياس، والأصل والفرع وغيرها. فاكتسب معنى جديد غير معناه الإجرائي الذي استعمله به النّحاة الأوّلون. ويهدف هذا المقال إلى البحث في مفهوم الحدّ النّحوي بين قدماء النّحاة ومتأخّريهم من خلال آراء(الحاج صالح عبد الرّحمان). كما يهدف إلى محاولة استثماره في تعليميّة النّحو؛ وذلك باستغلاله في تعليم الاسم في السّنة الثّالثة ابتدائي.

الكلمات المفتاح: نظريّة خليليّة حديثة، حدّ نحويّ إجرائي، الحاج صالح عبد الرّحمان، تعليميّة النّحو، حدّ الاسم الإجرائي، السّنة الثّالثة ابتدائي.

Abstract :

The Operatoring grammar definition is considered as one of the concepts which don't attribute directly to the neo- Khalilian theory but it is strongly related to all its concepts because it is a procedural mechanism from which all the other concepts were derived.

The Operatoring grammar definition was also emptied of its content as all the other original grammatical concepts such as measurement, origin, branch and

* ناديّة صبّان n.sebbane@univ-bouira.dz

other ones. As a result, it has acquired a new meaning which changed its operatoring meaning.

This article aims at searching on the concept of grammatical definition among the ancient and the new grammarians as well, through the opinions of Al HADJ SALAH Abd Al Rahman. The article also aims at trying to invest in didactic grammar. This can be achieved by applying this theory in teaching the noun with third year primary school.

Keywords: neo- Khalilian theory, grammatical operatoring definition, AL HADJ SALAH Abd al rahman , didactic grammar, operatoring noun definition, third year primary school .

مقدّمة:

تعتبر النّظريّة الخليليّة الحديثة لصاحبها الدكتور(عبد الرّحمان الحاج صالح) ثمرة جهود وأبحاث طويلة على مدار عقود من الزّمن، قضاها الباحث في البحث والتنقيب في التّراث النّحوي العربيّ ليهتدي بفكره الثّاقب ومنهجه الصّارم إلى التّمييز بين مرحلتين في تاريخ النّحو العربي: مرحلة الأصالة والإبداع، ومرحلة الجمود والتّقليد.

وتُعتبر المرحلة الأولى من تاريخ النّحو مرحلة الإبداع، وقد امتدت لأكثر من أربعة قرون أقام خلالها النّحاة الأوّلون وعلى رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه، وكلّ من سار على خطاهم من النّحاة صرح النّحو العربيّ الأصيل بمفاهيم أصيلة تعكس طبيعة اللّسان العربيّ وتتجلّى من خلالها العبقريّة العربيّة. وقد سمحت لهم تلك البحوث بالكشف عن أسرار النّظام اللّغوي العربيّ فانطلقوا يستقرئون القواعد ويفسّرونها ويعلّلونها. ثمّ سلّموا هذا الصّرح المتكامل إلى من جاء بعدهم. أمّا المرحلة الثّانيّة من تاريخ النّحو، فهي مرحلة الجمود والتّقليد، إذ ابتلي النّحاة بمنطق أرسطو فحلّ محلّ المنطق الرّياضي العربي الإجرائي. فكانوا عالّة على من سبقهم، فحرّفوا مفاهيم النّحاة الأوّلين وأفرغوها من محتواها الإجرائيّ الدّينامي واستبدلوها بمفاهيم جافّة جامدة.

ويعدّ الحدّ النّحوي الإجرائي من المفاهيم النّحويّة التي تراجعت لحساب المفاهيم الأرسطيّة وأفرغت من محتواها الأصيل، فغدا متطابقا مع الحدّ الأرسطي. ومن المعروف أنّ الحدود عموما شديدة الارتباط بالمنطق الذي يُبنى عليه العلم الذي تنتمي إليه. فإذا كان أرسطو قد بنى أعماله على المنطق الاندراجي، فإنّ النّحو العربيّ قد بُنِيَ على نوع آخر من المنطق لم يعرفه أرسطو. وهذا ما سينعكس على طبيعة الحدّ المترتّب عليه.

فوجه الخلاف بين الحدّ النّحوي العربي والحدّ الأرسطي مردّه إلى اختلاف المنطق الذي يستند إليه كلّ واحد منهما.

وعليه، فإنّ النّظريّة الخليليّة الحديثة للدّكتور(عبد الرّحمان الحاج صالح) نظريّة قديمة حديثة في الوقت نفسه؛ باعتبار أنّ صاحبها قد أعاد قراءة التّراث النّحوي العربي الخليليّ وأعاد بعثه من جديد، بعد أن كادت معالمه تنمحي وتزول. أمّا عن كونها قديمة؛ فذلك راجع إلى أنّ أصولها النّظريّة ومناهج البحث المعتمدة فيها إنّما أرسى دعائمها وأصّل أصولها النّحاة الأوّلون خاصّة الخليل وتلاميذه. ولما كان النّحو الذي قامت عليه النّظريّة الخليليّة الحديثة هو نحو القرون الأولى؛ أي نحو الخليل وسيبويه وكلّ من نهج نهجهما في البحث والدّراسة.

إنّ مسألة الاختلاف بين النّحويْن مردّها إلى أصالة الفكر وعدم التّأثّر بالمنطق الأرسطي من جهة، وتميّز وتفرّد مناهج التّحليل والدّراسة من جهة أخرى. وسنحاول فيما يلي بيان الاختلاف بينهما انطلاقا مفهوم الحدّ في التّراث النّحوي العربي قبل وبعد التّأثّر بالمنطق الأرسطي.

أوّلا–الحدّ في المنطق الأرسطي:

قبل أنّ نشرع في الحديث عن<التّعريف الاصطلاحي للحدّ> ارتأينا الوقوف عند الدّلالة اللّغويّة له. فقد جاء في لسان العرب لابن منظور"الحدّ لغة من مادة (ح د د): الحدّ: الفصل بين الشّيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود. وفصل ما بين كلّ شيئين حدّ بينهما"[1]

ينبغي الإشارة في البدايّة إلى وجود مصطلحين مستعملين بهذا الصّدد، وهما<الحدّ> و<التّعريف>. والمناطقة يفرّقون بينهما. بينما يستعمل النّحاة المصطلحين بمعنى واحد. يقول الفاكهي"اعلم أنّ الحدّ والمعرَّف في عرف النّحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمّى واحد، وهو ما يميّز الشّيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلّا إذا كان جامعا مانعا"[2]. فالتّعريف والحدّ مصطلحان لنفس المفهوم. يضيف الفاكهي"وخرج بعرف النّحاة وما بعده: عرف المنطقيين، فإنّ المعرّف بالمعنى المذكور عندهم، أعمّ من الحدّ لشموله له ولغيره"[3]. فالمناطقة يجعلون التّعريف أوسع وأشمل من الحدّ.

ولابدّ من الإشارة إلى المادة المكوّنة للحدّ أو التّعريف وأهميتها في بنائه"والمقصود من هذا أنّ الحدّ يتركّب –لا محالة– من جنس الشّيء وفصله الذّاتي ولا معنى له سواه، وما ليس له فصل وجنس، فليس له حدّ"[4]. فأوّل مركّبات الحدّ هو ما يُعرف بالجنس، وهو"اللّفظ الدّال على جوهر المحدود دلالة عامّة ولا يتصوّر أن يكون إلّا واحدا، والقريب أولى من البعيد لأنّ فيه إخلالا ببعض الذّاتيّات"[5]. ومعنى ذلك أنّ

الجنس لفظ يدلّ على الحقيقة دلالة عامّة، ويجب أن يكون اللّفظ واحدا حتى لا ينجم عن ذلك لبس أو غموض[6]. وثاني مركبّات الحدّ هو الفصل، وهو"اللّفظ الدّال على جوهر المحدود دلالة خاصّة، ويكون واحدا فأكثر بحسب الحاجة"[7]. فالفصل فرع من الجنس يؤتى به ليوضّح المحدود ويخصّص معناه.

والتّعريف النّحوي وسيلة مهمّة في توجيه المتعلّم نحو الباب أو الموضوع الذي يُراد بيان أحكامه. ودقّة التّعريف النّحوي وشموليته غاية كلّ نحويّ عندما يصوغ عباراته. وقد تسابق النّحاة في ابتكار الوسائل التي يصوغون بها تعريفات المصطلحات. ولذلك ألّفت كتب ليس لها غاية إلّا شرح المصطلحات وتبيان حدودها منها: كتاب الحدود للفاكهي، وكتاب الحدود للآبذي.

ثانيّا– مفهوم الحدّ النّحوي عند(الحاج صالح عبد الرّحمان) من خلال النّظريّة الخليليّة الحديثة:

إنّ مفهوم الحدّ النّحوي عند(الحاج صالح) يختلف اختلافا كليّا عمّا رأيناه عند نحاة القرون المتأخرّة المتأثّرين بالحدّ الأرسطي. ذلك أنّ الباحث يرى أنّ نحاة مدرسة الخليل ومن سار على خطاهم في البحث والدّراسة اللّغويّة قد عمدوا إلى استغلال نوع آخر من الحدّ أو من التّعريف النّحوي بالإضافة إلى استغلالهم للنّوع السّابق. وهو حدّ لم يتفطّن نحاة القرون المتأخرّة إلى قيمته وأهميّته في البحوث اللّغويّة العربيّة. وذلك بسبب انبهارهم بالحدود المنطقيّة الأرسطيّة القائمة على الجنس والفصل لا غير. ولذلك نجده ينطلق في تعريفه للحدّ النّحوي من المغالط التي وقع فيها نحاة القرون المتأخرّة وذلك ابتداء من منتصف القرن الرّابع الهجري حين اتّجهت أنظارهم إلى ما وفد إليهم من مفاهيم منطقيّة أرسطيّة. فأعرضوا عمّا كان موجودا في التّراث النّحوي العربيّ الأصيل. يقول"وما ابتلي به العلماء بعد القرن الرابع، في ميدان البحث العلمي هو اقتصارهم شيئا فشيئا على منطق أرسطو واستبدالهم به المنطق الإجرائي وخاصة الاكتفاء بالتّعريفات على الجنس والفصل وطغيان ذلك على كلّ أشكال الوسائل العقليّة"[8]. وبهذا يشير(الحاج صالح) إلى الانحراف الذي مسّ الدّراسات اللّغويّة العربيّة بعد أن تسرّبت إلى الثّقافة العربيّة المفاهيم الفلسفيّة المنطقيّة. فحلّت محلها. ومن تلك الانحرافات التي حدثت وكانت الأخطر في تاريخ النّحو العرب العربيّ هو استبدال المنطق الرّياضي الإجرائي الذي قام عليه النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطي. وكانت نتيجة ذلك أن استبدلت مفاهيمه الإجرائيّة الدّيناميّة بمفاهيم منطقيّة جامدة. ومن المفاهيم التي طُمست معالمها: الحدّ النّحوي الإجرائي.

إنّ الحدّ النّحوي الإجرائي قد اختفى وتجاهله نحاة القرون المتأخرّة بعد أن أوغلوا في استخدام الحدّ الأرسطي القائم على الجنس والفصل. فتراجع المفهوم الإجرائيّ للحدّ. مع أنّ النّحاة الأوّلين جمعوا بين

النّوعين. فقد"كانوا يحدّدون الشّيء كسائر الباحثين بالنّظر إلى مفهومه، فالملاحظ في ذلك هو المعنى الذي يدلّ عليه اللّفظ(...). ولهم تحديد آخر مهمّ جدّا- فهم يحدّدون الشّيء- وهو ههنا من عناصر اللّغة- بالنّظر إلى طريقة توليده. وهذا النّوع من التّحديد يسمّيه سيبويه حدّا. ونعني بالتّوليد هنا ما يعنيه الرّيّاضيون وهو تمييز الشّيء عن غيره بوصف العمليّات التي يتمّ بها إنشاؤه أو صوغه. فالتّعريف يكون هنا على اللّفظ لا على المعنى. وبسبب هذه العمليّات- وبما أنّ هذا الميدان هو اللّغة- فهو حدّ إجرائيّ لا يمتّ بصلة إلى الماهيّة"[9]. وبهذا الذي يذكره(الحاج صالح) يتبيّن لنا اتّجاه النّحاة الأوّلين إلى نوعين من الحدود، فهم يحدّون الوحدات اللّغويّة بالنّظر إلى المعنى أو المفهوم. كما يحدّدونها بالنّظر إلى اللّفظ من خلال الاهتمام بسلسلة العمليّات التي تؤدّي إلى إنشائها أو توليدها. وبناء على ذلك، فإنّ نحاتنا الأوّلين قد لجؤوا في أعمالهم اللّغويّة، وفي ضبط حدودهم النّحويّة إلى نوعين من الحدود هما:

1-الحدّ على المعنى(التّعريف على المعنى):

وهو الحدّ الذي يقوم فيه النّحويّ بتتبّع الصّفات الذّاتيّة الداخلة في ذات المحدود، والصّفات الذّاتيّة المميّزة له عن غيره، ذلك أنّ الحدّ عندهم"إنّما يتألّف من الصّفات الذّاتيّة إن كان حقيقيّا. وإلا فلابدّ من العرضيّة، وكلّ منهما إمّا أن يكون<مشتركا> بين المحدود وغيره. وإمّا أن يكون<مميّزا> له عن غيره. فالمشترك الذّاتيّ<الجنس>، والمميّز الذاتيّ هو<الفصل>"[10]. وهذا هو الحدّ الذي راج وانتشر في مؤلّفات نحاة القرون المتأخرّة. وهو حدّ المنطقيين. وهو نوعان كما يبدو، فإذا كان بالصّفات الذاتيّة الدّاخلة في ذات المحدود فهو حدّ حقيقيّ. أمّا إذا كان بالصّفات العرضيّة إضافة إلى الصّفات الذّاتيّة، فإنّه حدّ غير حقيقيّ؛ ولذلك كان الحدّ المنطقي الأرسطي ذو طبيعة تصوريّة أساسها الذّهن[11].

إنّ الذي ذكرناه لا يعني أنّ نحاتنا الأوّلين لم يعتدّوا بهذا النّوع من الحدود، بل العكس تماما والدّليل على ذلك تصنيفهم لأقسام الكلم الثّلاثة(الاسم، والفعل، والحرف). وهذا الذي قام به النّحاة بديهيّ وشائع بين جميع الباحثين والعلماء المنتمين إلى حقول علميّة مختلفة، فنهجهم واحد خاصّة في الفترة التّاريخيّة التي ازدهر فيها النّحو وباقي العلوم العربيّة. فالاعتداد بالصّفات المميّزة كان حاضرا في تعريفات النّحاة- إذن- وقد كانوا يحدّدون العنصر اللّغويّ بمجموع الصّفات التي يتميّز بها عن غيره. وكذا اعتبار العموم والخصوص في هذه الصّفات، بأن يجعل بعضها أعمّ أو أخصّ من بعض فهذا مفيد "وهو صحيح على شريطة ألّا تُحصَر كلّ هذه التّعريفات في هذا الشّكل ولا يكتفي به هو وحده كما فعله أرسطو إذ لا يمكن أن يحيط بكلّ ما يجب تحديده"[12]. وهذا الذي ذكره(الحاج صالح) يؤكّد على قصور الحدّ على المعنى

باعتباره يقف عند حدود البحث عن الصّفات الذّاتيّة لتمييز المعرَّف عن غيره ولا يتعدّاها إلى غيرها. وهذا ما يؤكّده شيخ الإسلام(ابن تيميّة ت 728هـ) حين اعتبر أنّ الحدّ الأرسطي لا يعدو أن يكون تعبيرا عن وجهة نظر الحادّ أو المتكلّم، باعتبار أنّ هذا الأخير هو الذي يحدّد ما إذا كانت الصّفة ذاتيّة داخلة في ماهيّة الموصوف، أو أنّها عرضيّة خارجة من ذاته. ولما كان الأمر على هذا النّحو، فإنّ هذه الصّفات في ذاتها لا تعبّر عن حقيقة المعرَّف بل تعبّر عن نظرة الواصف. يقول:"وأمّا جَعْل بعض الصّفات داخلة في حقيقة الموصوف وبعضها خارجة فلا يعود إلى أمر حقيقيّ، وإنّما يعود ذلك إلى جعل الدّاخل ما دلّ عليه اللّفظ بالتّضمن، والخارج اللّازم ما دلّ عليه اللّفظ باللّزوم، فتعود الصّفات الدّاخلة في الماهيّة إلى ما دخل في مراد المتكلّم بلفظه، والخارجة اللّازمة للماهيّة إلى ما يلزم مراده بلّفظه. وهذا أمر يتبع مراد المتكلّم، فلا يعود إلى حقيقة ثابتة في نفس الأمر الموصوف"[13]. فالمتحكّم في جعل الصّفات مرتبطة بالماهيّة أو خارجة منها هو المتكلّم، ولا يفرضها الشّيء الموصوف في ذاته.

2- الحدّ على اللّفظ(الحدّ الإجرائي الصّوري):

إنّ نحاتنا الأوّلين وإن كانوا قد أخذوا بالحدّ على المعنى وأقاموا عليه تحليلاتهم للّغة، فإنّهم لم يعتدّوا به اعتدادا كاملا. بل استعانوا بنوع آخر من الحدود لا مثيل له عند أرسطو. وهو الحدّ على اللّفظ أو الحدّ الإجرائي الصّوري. ومردّ لجوئهم إلى هذا النّوع الثّاني هو طبيعة المادة التي يشتغلون عليها، وهي –ههنا– اللّغة في جانبها اللّفظي والدّلالي. واللّغة كما يقول(ابن جنيّ): "أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[14]. فهي ألفاظ وبُنى لفظيّة متواضع عليها للدّلالة على معان معيّنة. ولكنها تنتظم مع بعضها البعض في التّركيب. وهذا ما يكسبها دلالات جديدة. وقد تطرأ عليها تغييرات في الواقع الفعلي للخطاب من تقديم وتأخير وحذف وغيرها. ذلك أنّ"النّحو العربيّ هو قبل كلّ شيء أصول أو قوانين تضبط التّراكيب السّليمة مع بيان مدلولاتها الوضعيّة. فهو يخصّ اللّفظ كعنصر دال؛ أي الموضوع للدّلالة عن المعاني. ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد استغِل أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد استُغِل أيضا في علاجها لكن في علم آخر وهو علم البلاغة(وخاصّة علم المعاني)"[15]. وبهذا يتضح لنا الفرق بين الحدّين؛ فالحدّ المفهومي يقوم على المعاني، من خلال تتبّع الصّفات الذّاتيّة، أمّا الحدّ الإجرائي فيقوم على تتبّع البُنى اللّفظيّة للوحدات اللّغويّة بمختلف أنواعها(الكلمة، اللّفظة، والجملة)وما يحدث لها إذا اقترنت بغيرها. فما طبيعة الحدّ الإجرائي كما يراه(الحاج صالح) قد تجسّد في أعمال النّحاة الأوّلين؟

يعرّف(الحاج صالح)الحدّ بأنّه"وصف مميّز لمجرى الكلم والتّراكيب، وبالتّالي وصفٌ لطريقة إنتاجها وصوغها أو بنائها كما يقول النّحاة. ويتّفق مع التّعريف على المعنى (التّعريف المفهوميّ) في أنّ كليهما وصف مميّز، ويفترقان في كون الحدّ خاصا بمجرى الشّيء أي بمساره اللّفظي وطريقة صوغه ليس غير. ويقتضي هذا التّخصيص أن يكون تحديدا لعمليّة أو سلسلة من العلميّات ينشأ منها ضربٌ من الكلام ببنيّة معيّنة. فالحدّ عند النّحاة الأوّلين لا يحدّد المعاني والمفاهيم بل يختصّ بضبط الإجراءات أو العمليّات التي تتولّد منها العبارات ولا يكون للحدّ عند سيبويه ومعاصريه أيّ وظيفة أخرى إلّا هذا التّحديد الضّابط الإجرائي"[16]. وعليه، فإنّ الحدّ عند النّحاة الأوّلين يقوم على جانب اللّفظ في اللّغة بعيدا عن المعاني أو الصّفات الذّاتيّة. فهو ذو طبيعة إجرائيّة قائمة على تتبّع ورصد العمليّات التي تؤدّي إلى توليد العنصر اللّغوي (كلمة أو لفظة أو تركيب). ذلك أنّ النّحاة العرب وهم يحلّلون المعطيات اللّغويّة التي تأتّت لهم من السّماع اللّغوي، لم يكن هدفهم الكشف عن العناصر المكوّنة لها، وبيان صفاتها وخصائصها القريبة والبعيدة. بل إنّ عملهم تجاوز هذه النّظرة التّشخيصيّة البسيطة، وتعداها إلى محاولة الكشف عن كيفيّة تصرّف المتكلّم في أنظمة هذه اللّغة. وكيف يمكن له أن يعبّر بالمتناهي من الألفاظ عن اللّامتناهي من المعاني والدّلالات. فالنّحاة العرب"لا ينظرون إلى اللّسان في ذاته، بل ينظرون أيضا إلى تصرّف النّاطق بمبانيه وتفريعه فيه الفروع من الأصول. فاللّسان لا يهمّهم بقدر ما يهمّهم ما يفعل به مستعمله وكيف يتوصّل إلى أن يعبّر بالمتناهي من الألفاظ عن اللّامتناهي من المعاني"[17]. وما يؤكّد هذا الذي ذهب إليه(الحاج صالح) ما نقف عليه في كتاب(سيبويه) في تتبّعه لتصرّف المتكلّم في الوحدات اللّغويّة. ومن ذلك مثلا قوله:"وعلى ذلك: دفعتُ النّاس بعضهم ببعض، على قولك: دفع النّاسُ بعضُهم بعضا(...)فجعلته مفعولا على حدّ ما جعلتَ الذي قبله، وصار قوله إلى بعض ومن بعض، في موضع مفعول منصوب"[18]. ويواصل قوله فيقول:"وهذا ما يجري منه مجرورا كما يجري منصوبا، وذلك قولك: عجبتُ من دفعِ النّاس بعضِهم ببعض. إذا جعلتَ النّاسَ مفعولَيْن كان بمنزلة قولك: عجبتُ من إذهاب النّاس بعضهم بعضا. لأنّك إذا قلتَ: أفعلتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلتَ: فعلتُ احتجتَ إليها، وجرى في الجرّ على قولك: دفعتُ النّاس بعضَهم ببعض. وإن جعلت النّاس فاعلين قلتَ: عجبتُ من دفعِ النّاسِ بعضِهم بعضا، جرى في الجرّ على حدّ مجراه في الرّفع، كما جرى في الأوّل على مجراه في النّصب، وهو قولك: دفع النّاسُ بعضُهم بعضا(...)"[19].

إنّ هذا الذي ذكره(سيبويه) يوّضح أنّ العنصر اللّغوي يسلك مسلكا ومجرى معيّنا في التّركيب أو في الكلام . وهذا الذي أشار إليه في قوله السّابق بـ<لأنّك إذا قلت: أفعلتُ، استغنيت عن الباء، وإذا قلتَ: فعلتُ احتجتَ إليها> فإجراء العنصر اللّغوي في التّركيب يكسبه حدّا معيّنا. يقول(الحاج صالح) "يستنتج من هذا أنّ لكلّ مجرى من مجاري الكلام حدّا يحدّده، والمقصود من المجرى بيّن فهو المسلك أو السّبيل الذي يسلكه العنصر اللّغوي أو المجموعة من العناصر في الكلام فيما يخّصّ تركيبه وإعرابه أو تصريفه وغير ذلك ممّا يمس اللّفظ أو البنيّة"[20]. وكما نلاحظ، فإنّ هذه النّظرة تتجاوز تلك النّظرة السّكونيّة التّشخيصيّة التي قامت عليها البنويّة الغربيّة والتي ترمي كأبعد تقدير إلى الكشف عن الصّفات المميّزة للوحدات اللّغويّة، ومن ثمّ تصنيفها وفق ما يوجد بينها من اتّفاق أو اختلاف[21]. فالوحدات اللّغويّة لا تكتسب قيمتها إلّا من خلال مقابلتها بغيرها للكشف عن صفاتها المميّزة. وهذا ما لا يكتفي به النّحاة العرب لأنّهم"يحملون الشّيء على الشّيء بجامع بينهما فيستنبطون البنيّة التي يشترك فيها عدد من الوحدات(البناء أو مثال الكلمة)، ومثل البُنى التّركيبيّة[عامل+ معمول أوّل± معمول ثان ± مخصص]، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض، وكلّها تجيء على هذه البنيّة العامّة، وهي أعمّ وأكثر تجريدا(من فعل+ فاعل أو مبتدأ+ خبر)"[22]. فالتّحليل النّحوي العربيّ الأصيل يتجاوز تلك الصّفات المميزة التي تشترك أو تختلف فيها الوحدات إلى الكشف عن البنيّة التي تجمع الوحدات نفسها. وهذا لا سبيل إلى تحقيقه إلّا إذا حَمل أو أجرى النّحويّ العناصر اللّغويّة على بعضها البعض ليكشف عمّا يوجد بينها من علاقات.

فالنّحاة العرب لا يعتدّون كلّ الاعتداد بمبدأ الهويّة أو الصّفات المميّزة (الجنس والفصل)، بل يلجؤون إلى عمليّات أكثر تجريدا وهي القياس، وذلك بإجراء الوحدات اللّغويّة- إن على مستوى الكلمات المفردة، أو على مستوى التّراكيب- على بعضها البعض ليكشفوا عن البنى أو الأنماط التي تجمعها ومن ثمّ ضبطها بحدود إجرائيّة. ولذلك فإنّ أهمّ ما يتفرّد به النّحو العربيّ هو طبيعة المنطق الذي قام عليه، وهو- كما رأينا- المنطق الرّياضي. والذي كان أهمّ ما يميّزه مبدآن اثنان هما: قياس التّناظر، والحدّ الإجرائي.

إنّ العلم لا يقتصر على حدّ الوحدات بصفاتها الذّاتيّة وتصنيفها إلى أصناف للكشف عمّا بينها من اتّفاق واختلاف، بل يتعدّاهما إلى البحث في العلاقات المؤثّرة في ذوات هذه الأشياء. كما أنّه يحاول تتبّع ما يطرأ عليها إذا ارتبطت بغيرها. ولذلك فهو لا يكتفي بدراسة حالتها السّكونيّة فقط؛ بل يتجاوزها إلى

حالاتها الدّيناميّة المتغيّرة. ولا سبيل إلى تحقيق ذلك إلّا بنوع آخر من الحدود. إنّه الحدّ الإجرائي أو الحدّ على اللّفظ. وهو غير الحدّ على المعنى(الحدّ بالماهيّة عند أرسطو).

ويرى(الحاج صالح)أنّ نحاة القرون المتأخرة ومن تبعهم من الباحثين العرب المحدثين قد اتّجهت أنظارهم إلى التّعريف على المعنى، ولم يتفطّنوا إلى الحدّ الإجرائي، بعد اطّلاعهم على المنطق الأرسطي وترجمة لفظة ORISMOS اليونانيّة بكلمة<حدّ>وهو<التّعريف في المنطق> عندهم. فلمّا حدث هذا صارت تدلّ لفظة<حدّ>على ما تدلّ عليه عند المناطقة. وهو<التّعريف على المعنى> الذي يقوم على الجنس والفصل. ولما حدث هذا"اختفى تدريجيّا المعنى النّحويّ الأصلي وهو التّعريف لطريقة الصّوغ. وبما أنّ المفهوم هو مجموع الصّفات الذّاتيّة أوالمميّزة، فإنّهم تأوّلوا العمليّات التي يقتضيها صوغ الوحدة الاسميّة كصفات مميّزة لأنّها لا تخصّ ماهيتها أو جوهرها. فاختفى بذلك الإجراء في تصوّرهم لصالح المفهوم"[23]. وكانت نتيجة هذا أن استنقصوا من قيمة العمليّات والإجراءات التي تؤدّي إلى توليد العنصر اللّغويّ واعتبروها صفات مميّزة خارجة عن ذات المحدود. لأنّ الحدّ في منطق أرسطو لا يكون إلّا على الصّفات الذّاتيّة.

ثالثا– حدّ الاسم في النّحو العربيّ:

1–حدّ الاسم في التّراث النّحوي العربيّ:

المتتبّع لحدّ <الاسم> في كتب التّراث النّحوي التي تناولت مسألة الحدود النّحويّة يجدها تجمع على ضرورة حدّ الاسم بالصّفات الذّاتيّة القائمة على الجنس والفصل مع الاعتراض على كلّ حدّ لم يراع فيه واضعه الشّرطين السّابقين. ولنتأمّل التّعريف الآتي للاسم"الاسم كلمة تدلّ على معنى في نفسها، مفردة غير مقترنة بزمن معيّن"[24]. فقولنا<كلمة> لفظة تجمع الاسم والفعل والحرف، فهي كالجنس لها. وبهذا نرى أنّ الجنس يُدخِل عناصر أخرى، فله دلالة عامّة تشمل المحدود<الاسم> وغيره. لذا لابدّ من فصل يخصّصه. فعندها يأتي الفصل ليخلّص الجنس من العموم والشّمول. وفي نفس سياق حدّ<الاسم> يقول الفاكهي"كلمة دلّت على معنى في نفسها(...) والمراد بكون المعنى في نفسها أن تدلّ عليه بنفسها من غير انضمام كلمة أخرى إليها(...) فخرج الحرف"[25]. فهذا الفصل يُخرِجُ الحرف من التّعريف. ثمّ يقول:"غير مقترنة بزمن معيّن(...) فخرج الفعل لاقترانه به"[26]. كما يمكن الوقوف على بعض الأشكال من الحدود منها:

أ–التّعريف بالتّمثيل:

شاع هذا النّوع عند(سيبويه)، حيث يعرّف الاسم بقوله:"فالاسم رجل وفرس وحائط"[27]، فسيبويه في هذا التّعريف لم يقف عند ماهية الاسم وصفاته الذّاتيّة؛ بل اقتصر على ذكر أمثلة تحيط بحقيقة الاسم في مجمله، وتلك خاصيّة لازمت النّحو منذ بداياته التّأصيليّة الأولى التي لم تكن تضع القضايا الاصطلاحيّة ضمن أولوياتها"[28]. ولقد عقّب(ابن فارس ت 396 ه)على حدّ سيبويه للاسم فقال"وهذا عندنا تمثيل، وما أراد به سيبويه التّحديد"[29]. وعموما فالسّبيل إلى معرفة حدّ الاسم عند سيبويه هو"في جمع كلّ الوحدات اللّغويّة التي يطلق عليها سيبويه مصطلح<اسم> وتصنيفها والنّظر فيها، واستخلاص الأساس المنهجي الذي يقوم عليه تحديد المصطلح"[30]. فالمعروف أنّ سيبويه لم يوضّح المنهجيّة التي اعتمد عليها في الكتاب.

ب- التّعريف بالعلامات والخواص:

إنّ الهدف من هذا النّوع هو التّوضيح والتّقريب، لكنّه لا يشغل بحقيقة طلب المقولات النّحويّة، وإنّما يشرف على رسومها تجسيدا لدلالة اللّفظ<العلامة>، والعلامة عند ابن يعيش"الخصائص جمع خصيصة، وهي تأنيث الخصيص بمعنى الخاصّ ثمّ جُعِلت اسما للشّيء الذي يختصّ بالشّيء ويلازمه فيكون دليلا عليه، وأمارة على وجوده كدلالة الحدّ، إلّا أنّ دلالة العلامة دلالة خاصّة، ودلالة الحدّ دلالة عامّة"[31]، والمهمّ في هذا النّوع من التّعريف أنه لا يهتم بالشّكل المنطقي جملة، فلا يكاد يظهر إلّا عرضا[32]. إذ أنّه يقتصر على جملة من العلامات تخصّ المعرّف. ومن ذلك تعريف(الجرجاني)لـ<الاسم>يقول:"فالاسم ما دخله التّنوين، نحو: زيدٍ، والألف واللّام، نحو الرّجل، وحرف الجرّ، نحو بزيدٍ، وجاز الإخبار عنه نحو< خرج زيدٌ >"[33].

لقد أدّى الخلط بين الحدّ على المعنى والحدّ على اللّفظ(الإجرائي) إلى عدم اتّفاق النّحاة على تعريف واحد للاسم، فتعدّدت تعريفات هذا الأخير. وها هو(ابن تيميّة)- رحمه الله- يقرّ بهذه الحقيقة ويرى أنّ سبب هذا الاختلاف في حدّ <الاسم> مردّه إلى قصور الحدّ الأرسطي القائم على الجنس والفصل. يقول:"حتى إنّ النّحاة لما دخل متأخّروهم في الحدود ذكروا لـ<الاسم> بضعة وعشرين حدّا، وكلّها مُعترض عليها على أصلهم، وقيل إنّهم ذكروا لـ<الاسم> سبعين حدّا لم يصحّ منها شيء، كما ذكر ذلك ابن الأنباري المتأخّر"[34]. إنّ ما ذكره (ابن تيميّة) يدلّ على تعدّد تعريفات<الاسم> في النّحو العربيّ بسبب عدم اتّفاق النّحاة على ما يعود إلى ذات المحدود من صفات، وما يخرج منها. باعتبار أنّ النّحويّ هو من يتحكّم في الصّفات لا المحدود ذاته. وفي هذا السّياق يورد(الحاج صالح) سببا آخر يبرّر به

عدم اتّفاق النّحاة على حدّ الاسم، وهو عدم تفريق نحاة القرون المتأخّرة بين التّعريف على المعنى والتّعريف على اللّفظ (الحدّ)"فأدخلوه كفرع في الحدّ على المعنى وجعلوه أقلّ دقّة من الحدّ على الحقيقة وهو حدّ أرسطو أي الذي يتمّ بالصّفات الأساسيّة. واحتقروا الآخر لأنّهم لم يعرفوا دور العمليّات (الجانب الإجرائيّ) في البحث فجعلوها صفات- وهذا تخليط فظيع- وجعلوها مميّزة فقط لا ذاتيّة، فهي بذلك ناقصة عندهم! وهذا التّخليط هو أكبر ما ابتُلي به الفكر العربيّ بعدم التفافهم- جهلا- إلى ركن من أركان العمل العلميّ وهو إجراء العمليّات لا على ذوات الأشياء فقط؛ بل حتى على العلاقات التي بين هذه الذّوات. وقد سمّوا هذه العمليّات بالصّفات اللّازمة(إذ فكرة العمل والإجراء صارت خافيّة على أكثرهم)"[35]. وبهذا يظهر لنا أنّ نحاة القرون المتأخرّة قد اعتدوا بالحدّ الإجرائي ولكنّهم جعلوه أقلّ شأنا من الحدّ بالجنس والفصل، بل جعلوه تابعا له. فاعتبروا أنّ العمليّات والإجراءات التي تولّد العنصر اللّغوي من قبيل الصّفات اللّازمة التي لا تمتّ بصلة إلى ذات المحدود.

ولما كان الأمر على ما ذكرنا، فإنّ(الحاج صالح) يرى أنّ أكثر الوحدات اللّغويّة التي اختلف النّحاة في تحديدها هي<الاسم>. وهو بذلك يتفّق مع ما ذكره(ابن تيميّة)رحمه الله. إذ يقول(الحاج صالح):"لقد صعُب على نحاة القرون المتأخّرة أن يجدوا حدّا للاسم يكون جامعا مانعا، والسّبب في ذلك كما قلنا تناسيهم أهمّ مبدأ بُني عليه النّحو في زمان الخليل وسيبويه وهو التّمييز الحاسم بين الجانب اللّفظي الصّوري للكلام، والجانب المعنوي الخطابي له، إذ لكلّ جانب اعتباراته الخاصّة. فكلّ الوحدات اللّغويّة تتحدّد من أحد هذين الجانبين: من حيث بنيتها وبنيّة ما تندمج فيه من جهة، ومن حيث ما تؤدّيه من دور في الدّلالة على المعاني في الخطاب"[36]. فإذا كان(ابن تيميّة) قد أشار إلى قصور حدّ المناطقة في تحديد الاسم، فإنّ(الحاج صالح) يرى أنّ سبب اختلاف النّحاة في حدّ الاسم يعود إلى خلطهم بين التّحديد القائم على المعنى، والتّحديد القائم على اللّفظ مع عدم التفاتهم إلى ما بين الجانبين من فروق. وعليه، فإنّ هذا الخلط قد أدّى إلى اعتراضهم على حدود بعضهم البعض. وهذا ما يمكن أن نفسّر به كثرة الاعتراضات على الحدود النّحويّة في تاريخ النّحو العربيّ. والتي كان الأساس فيها عدم التزام الحادّ بمعياري<الجنس والفصل>. فهذا(أبو حيّان النّحويّ) يعترض على حدّ(ابن مالك) للاسم. فـ(ابن مالك حدّ الاسم بقوله): "كلمة يُسندُ ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[37]. فاعترض(أبو حيّان النّحوي) على هذا الحدّ فقال:"وقد عدل المصنّف في حدّ الاسم عمّا حدّه النّحويّون إلى هذا الحدّ الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غير مختار، لأنّ النّحويين حدّوا الاسم بالأمور الذّاتيّات التي هي فيه قبل التّركيب، والمصنّف

حدّه بأمر عارض له حالة التّركيب، وهو خاصّة من خواصه حالة التّركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأن الحدود"[38]. فـ(ابن مالك)حدّ الاسم في حالة الإسناد إلى غيره في التّركيب، وهذا ليس من عرف النّحاة حسب(أبي حيّان)؛ لأنّهم يعرّفون المحدود على ما في ذاته أي بما هو من ماهيته.

2– حدّ الاسم عند (عبد الرّحمان الحاج صالح):

بعد أن وقفنا على الخلط بين الحدّ على المعنى والحدّ الصّوري اللّفظي. سنقف على حدّ الاسم كما يراه(الحاج صالح). إذ ينطلق في حدّ الاسم من التّمييز الصّارم الذي أقامه النّحاة الأوّلون بين الحدّين. يقول:"فللاسم مثلا عند النّحاة القدامى، تعريف على المعنى، وهو: كلّ علامة لفظيّة لمسمّى؛ أي لذات محسوسة ومجرّدة (شخص وغير شخص) كما قال ابن السّراج، وله تعريف آخر على اللّفظ. ويخصّ الأوّل الاسم الملازم لمسمّاه، والثّاني يحدّد عددا من العمليّات: أن تدخل عليه وتخرج زوائد معيّنة يمينا وشمالا بترتيب معيّن"[39]. وبإدراك(الحاج صالح) لهذا التّمييز الصّارم بين جانب الماهيّة وجانب اللّفظ. نجده يعيد صياغة حدّ الاسم انطلاقا ممّا ورد في الكتاب لـ(سيبويه). ذلك أنّ الكثير من الباحثين اقتصروا على موضع واحد لتعريف الاسم عند سيبويه. والذي قال فيه:"فالاسم رجلٌ وفرسٌ وحائط"[40]. فسيبويه في هذا التّعريف لم يقف عند ماهيّة الاسم وصفاته الذّاتيّة؛ بل اقتصر على ذكر أمثلة تحيط بحقيقة الاسم في مجمله، وتلك خاصيّة لازمت النّحو في بداياته التّأصيليّة التي لم تكن تضع القضايا الاصطلاحيّة ضمن أولوياتها[41]. ولقد عقّب(ابن فارس) على حدّ سيبويه للاسم فقال:"وهذا عندنا تمثيل وما أراد به سيبويه التّحديد"[42]. وعموما فالسّبيل إلى معرفة حدّ الاسم عند سيبويه هو"في جمع كلّ الوحدات اللّغويّة التي يطلق عليها سيبويه مصطلح<اسم>، وتصنيفها والنّظر فيها، واستخلاص الأساس المنهجي الذي يقوم عليه تحديد المصطلح"[43].

ولما كان حدّ الاسم عند(سيبويه) لا يكون إلّا من خلال تتبّع الوحدات اللّغويّة التي يطلق عليها مصطلح<اسم>وتصنيفها والنّظر في خصائصها. فإنّ(الحاج صالح) ينهج هذه النّهج في تعامله مع حدّ الاسم. إذ لم يحدّه لا على مستوى المعنى، ولا على مستوى اللّفظ إلّا بعد أن تتبّع كلّ المواضع التي ورد فيها مصطلح<اسم>. ولذلك نجده يصوغ التّعريفات الآتيّة:

أ–التّعريف المفهومي للاسم(الجانب الدّلالي الإفادي/ دوره في الخطاب وأداء الغرض):

–في مستوى الدّلالة على المعنى:" فهو ما يدلّ على فئة من الأشياء أو واحد منها بعينه في مقابل ما يدلّ على الحدث الحادث في زمان معيّن، وفي مقابل ما يدلّ على معنى معيّن من معاني النّحو كالنّفي

والاستفهام والشّرط وغير ذلك. وقد لا يلزم الاسم مسماه. وهو غير المختص مثل الضّمائر ومثل جميع الظّروف المبنيّة وأسماء الشّرط وغيرها"[44]. وهذا المستفاد من قول (سيبويه) "فالكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنّى ليس باسم ولا فعل"[45] . فالاسم هو قسيم الفعل والحرف الذي هو كلمة جاءت لمعنّى، وهو معنى من معاني النّحو كالاستفهام أو التّأكيد أو النّفي أو الشّرط وغير ذلك. لأنّ الحرف عند (سيبويه) كما يراه(الحاج صالح) لا يدلّ على معنى الاسم والفعل، بل يدلّ على معنى من معاني النّحو السّابقة[46]. ولما كانت الأسماء والأفعال قد تدلّ على هذه المعاني، فإنّ سيبويه احترز في تحديده بقوله<حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل>.

–في مستوى الإفادة:"ما يُحدّث عنه ولا يكون ذلك إلّا للاسم لا الفعل ولا حرف المعنى، ومن ضروب الأسماء: المتصرّف المتمكّن فقط وهو الذي يحدّث عنه. ويخرج جزء من الأسماء من هذه المجموعة بدلالتها على معنى من معاني النّحو(مضارعتها لحروف المعاني) وتتّصف في اللّفظ بعدم تصرّفها جزئيّا أو كليّا. وتعتبر أسماء لأنّها تقع في موضع الأسماء"[47]. وفي هذا تمييز بين الاسم المتمكّن الأمكن الذي يتصرّف تصرّفا كاملا. والمتمكّن غير الأمكن والذي يتصرّف تصرّفا جزئيّا كالأسماء الممنوعة من الصّرف. وهذان النّوعان يحدّث عنهما. ويخرج من الأسماء تلك الحروف التي تدلّ على معنى من معاني النّحو ولا تقبل التّصريف جزئيّا أو كليّا

وعليه، فإنّ(الحاج صالح) يرى أنّ(سيبويه) قد حدّ الاسم من ناحية المعنى من زاويتين اثنتين: المستوى الدّال على معنى معيّن ، فهو علامة تقع على شيء ليُعرف ويتميّز بها عن غيره. فهو وصف للموصوف يُعرف به عن غيره. وفي هذه النّقطة يقترب ممّا ذكره(ابن تيميّة) حين يرى أنّ"سائر طوائف النّظار من جميع الطّوائف–المعتزلة، والأشعريّة، والكرّاميّة، والشّيعة وغيرهم. ممّن صنّف في هذا الشأن من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم– فعندهم إنّما تفيد الحدود التّمييز بين المحدود وغيره. بل أكثرهم لا يُسوّغون الحدّ إلّا بما يميّز المحدود عن غيره، ولا يُجوّزون أن يُذكر في الحدّ ما يعمّ المحدود عن غيره، سواء سميَ جنسا أو عرضا عامّا(...) ولا فرق عندهم بين ما يسمّى(فصلا) و(خاصّة) ونحو ذلك ممّا يتميّز به المحدود عن غيره"[48].

ب– حدّ الاسم من الجانب اللّفظي: "هو وحدة لغويّة يولّدها الدّخول على الاسم المفرد والخروج منه لعدد من الزّوائد وصلا لا بناء وهي:(قبلها: حرف الجرّ وأداة التّعريف. وبعدها: علامة الإعراب، والتّنوين المعاقب لأداة التّعريف، والمضاف إليه المعاقب لها وللتّنوين، ودخول هذه الزّوائد وخروجها مع تعاقب بعضها للبعض الآخر)[49]. وهذا يوضّح تتبّع (الحاج صالح) لحدّ الاسم عند (سيبويه) ورصده لسلسلة

العمليّات أو الإجراءات التي تؤدّي إلى توليده. وهذه العمليّات إنّما هي مجموعة من الزّوائد التي توصل بنواة الاسم الذي ينفصل ويبتدأ[50] مثل<رجل>. ثمّ تُزاد عليه الزّوائد يمينا(أل التّعريف، وحرف الجرّ)، وعلى اليسار(علامة الإعراب، والتّنوين، والمضاف إليه، والصّفة). وحدّ الاسم الإجرائي موضّح بالجدول الموالي:

زيادة قبل الأصل		نواة الاسم	زيادة بعد الأصل		
حرف الجر	أل التّعريف	الاسم المفرد	علامة الإعراب	التّنوين/ المضاف إليه	الصّفة
//	//	كتاب	//	//	//
بـ	أل	كتاب	ـِ	//	//
//	//	كتابٌ	ـٌ(ن)	//	//
//	//	كتابُ	ـُ	العربيّةِ	//
بـ	//	كتاب	ـِ	العربيّةِ	المفيد
بـ	//	كتاب	ـِ	العربيّة	الذي اشتريته
بـ	//	كتابِ	ـِ	العربيّةِ	الذي هو هذا

(جدول توضيحي لحدّ الاسم الإجرائي)

يوضّح الجدول أعلاه<حدّ الاسم>[51]؛ وهو إجرائي صرف، لأنّه لا يتحدّد إلّا من خلال جانب اللّفظ من خلال تتبّع العمليّات المولّدة له من الأدنى لفظا إلى الأعلى. ومهما كان طول الوحدة اللّغويّة أو اللّفظة الاسميّة(الاسم المفرد مع ما يدخل عليه من زوائد)[52] كما يسمّيها (الحاج صالح عبد الرّحمان) فإنّها ترجع إلى أصل واحد وهو الاسم المفرد(كتاب). إذ أنّه مهما كان طول الوحدة اللّغويّة في الرّسم السّابق فهي تناظر وتكافئ في الوقت نفسه أصغر وحدة(كتاب) وذلك في البنيّة. ويخلص(الحاج صالح) بعد تتبّع تعاريف أصناف الاسم كما عقدها سيبويه إلى القول بأنّ:

– اهتمام النّحاة الأوّلين الأكبر يكمن في إثبات الدّور الذي تقوم به الوحدة اللّغويّة في واقع الخطاب لا في حدّ ذاتها فهم لغويّون لا غير. وتحليلهم هذا لم يسبقوا إليه أبدا.

– وفي الوقت نفسه لا يتناسون أنّ للخطاب بنيّة، ففي الخطاب انتظام؛ أي مجموعة مواضع تشغلها الوحدات اللّغويّة. فإذا وقعت بعضها في موضع معيّن شكّلت بذلك جنسا معيّنا ولابدّ من اعتبار ذلك في تعريفها. ومعنى ذلك أنّهم لا يكتفون بمدلول الوحدة لتصنيفها بل يرجعون أيضا إلى موقعها من التّركيب وهذا له علاقة بالحدّ على اللّفظ[53].

رابعا– تعليميّة(الاسم)في المرحلة الابتدائيّة باستغلال الحدّ النّحوي الإجرائي:

يهدف تعليم النّحو في المرحلة الابتدائيّة إلى إكساب المتعلّم الملكة اللّغويّة الأساسيّة التي تسمح للمتعلّم بالتّعبير عن أغراضه ومعانيه نطقا وكتابة[54]. ويعدّ <الاسم> بالإضافة إلى قسيميه <الفعل والحرف>الأساس الذي يُبنى عليه تعليم النّحو في المرحلة الابتدائيّة، وفي مختلف مراحل التّعليم العامّ(المتوسّط والثّانويّ).

قبل أن نشرع في عرض الحدّ النّحوي الذي كان الأساس في عرض<الاسم> في كتاب اللّغة العربيّة للسّنة الثّالثة ابتدائي، لابدّ أن نقف على الموضوعات النّحويّة المبرمجة على المتعلّمين في هذه السّنة، والتي وردت بشكل صريح في الكتاب[55].

رقم الدّرس	الموضوع النّحوي	رقم الدّرس	الموضوع النّحوي
01	الاسم	12	جمل اسميّة أخرى
02	الفعل	13	المفرد والمثنى
03	الحرف	14	كان وأخواتها
04	المفرد وجمع المذكّر السّالم	15	دلالات كان واخواتها
05	المفرد وجمع المؤنّث السّالم	16	جملة فعليّة +حروف الجرّ
06	المفرد وجمع التّكسير	17	جملة فعليّة +حال
07	الفعل الماضي	18	الاستثناء بإلا وسوف
08	الفعل المضارع	19	الجملة الفعليّة + الظّرف
09	فعل الأمر	20	الجملة الفعليّة+ الصّفة
10	الجملة الفعليّة	21	الجملة المنفيّة بلا ولم
11	الجملة الاسميّة	22	الجملة الاستفهميّة/ الجملة

			التّعجبيّة

إنّ ما يهمّنا من الموضوعات النّحويّة هو<الاسم> وما يتعلّق به من فروع. ولذلك سيقتصر تحليلنا لمنهجيّة عرض<الاسم>، وما يتفرّع عليه بالزّيادة الإيجابيّة يمين وشمالا، وهو ما يسمّيه(الحاج صالح)- كما رأينا سابقا- باللّفظة الاسميّة. وهذه الموضوعات هي(الاسم- المفرد وجمع المذكّر السّالم- المفرد وجمع المؤنّث السّالم- المفرد والمثّنى). بالإضافة إلى موضوعات أخرى لم تُبرمج على المتعلّم في هذه السّنة، وهي وثيقة الصّلة بالاسم. ولا يمكن غضّ الطّرف عنها وهي:(الاسم المعرّف بأل -الاسم المجرور- المضاف والمضاف إليه- الاسم المنوّن- الموصوف والصّفة).والمتتبّع لمنهجيّة عرض الموضوعات النّحويّة المتعلّقة بـ <الاسم>يقف على الملاحظات الآتيّة:

-موضوع<الاسم>:أوّل موضوع نحوي يصادفنا في المحتوى النّحوي المبرمج على المتعلّم في السّنة الثّالثة ابتدائي هو موضوع <الاسم>.وقد عمد ال واضعون إلى عرضه في الكتاب المدرسي تحت عنوان عريض باللّون الأخضر<أتعرّف على الاسم>، يليه مباشرة عنوان آخر عريض باللّون الأحمر<ألاحظ وأميّز>. ويحتوي هذا العنوان على مقطع صغير مأخوذ من نصّ القراءة يشتمل على مثالين للدّلالة على موضوع الدّرس<الاسم> أحدهما بالأصفر والآخر بالأخضر. ثمّ يلي النّصّ مباشرة سؤالان اثنان هما:

- تشير الكلمة الملوّنة بالأصفر إلى: اسم إنسان- اسم حيوان- اسم شيء
- تشير الكلمة الملوّنة بالأخضر إلى: اسم إنسان- اسم حيوان- اسم شيء

بعدها مباشرة جاءت القاعدة على شكل مخطط بأسهم عرض فيها المؤلّفون أنواع الاسم الثّلاثة كما يلي:

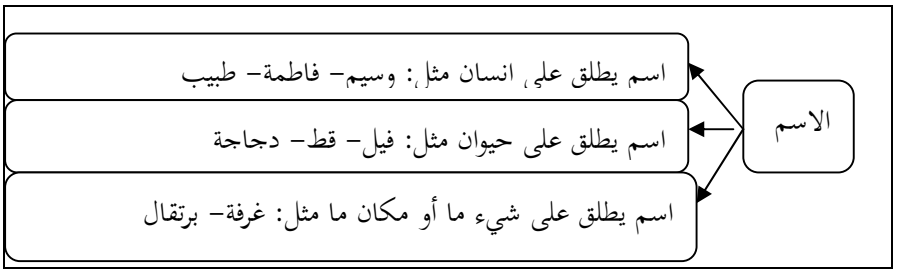

إن هذا الذي سبق يؤكّد أنّ واضعي الكتاب المدرسي قد اختاروا الحدّ المفهومي الذي ينظر إلى الاسم باعتباره دالا على فئة من الأشياء أو واحد منه بعينه، في مقابل ما يدلّ على الحدث الحادث في زمان معيّن(الفعل)، وفي مقابل ما يدلّ على معنى ليس باسم ولا فعل(الحرف). فالملاحظ على منهجيّة عرض

موضوع <الاسم> اعتماد ما يُسمّى بالتّمثيل بدل الاعتماد على الصّفات الذّاتيّة (الجنس والفصل). فالواضعون قاموا بتقديمه من خلال عرض أمثلة عن كلّ نوع من أنواع الاسم(اسم إنسان، اسم حيوان، اسم شيء). وهذا مناسب لهذه المرحلة التّعليميّة التي لا يحتاج فيها المتعلّم إلى حدود أو تعريفات نظريّة.

-موضوع<جمع المذكّر السّالم>: اعتمد مؤلّفو الكتاب على المنهجيّة السّابقة نفسها. إذ وردت أمثلة هذا الموضوع بلون مغاير. تلته مباشرة أسئلة على النّحو الآتي:

- ما هي الحروف التي انتهت بها الكلمات الملوّنة في النّص؟
- وردت هذه الكلمات (المتخاصمون/ المتباعدون) في: المفرد/ الجمع/ المذكّر/ المؤنّث.
- أحوّل الاسم المفرد إلى جمع المذكّر السّالم مثل:

صلّى المسلم صلاة العيد ـــــ صلّى المسلمون صلاة العيد

سلّمتُ على الزّائر ـــــ سلمتُ على الزّائرين

من خلال تتبّع منهجيّة عرض موضوع< جمع المذكّر السّالم> نلاحظ غياب الرّبط بين<الاسم المفرد> و<الاسم بصيغة جمع المذكّر السّالم>مع أنّ هذا الأخير يعدّ فرعا من فروع <الاسم المفرد> بزيادة إيجابيّة على يساره في موضع علامة الإعراب وهي<الواو والنّون>. وهي علامة جمع المذّكر السّالم.

وعليه، كان يُستحسن في هذا إظهار التّقابل بين<الاسم المفرد> و<جمع المذكّر السّالم> بزيادة معيّنة على يسار الاسم< الواو والنّون> دون تغيير في بنيّة الاسم.

- **موضوع<جمع المؤنّث السّالم>**: عُرض هذا الموضوع بالمنهجيّة نفسها التي عُرض بها<جمع المذّكر السّالم> دون أدنى ربط أو إظهار للتّقابل بين<الاسم المفرد> و<جمع المؤنّث السّالم>.

- موضوع<المفرد والمثنّى):عُرض هذا الموضوع بالمنهجيّة ذاتها التي عُرض بها الموضوعين السّابقين، دون أيّ حرص على إظهار التّقابل القائم بين هذه الموضوعات والأصل الذي تفرّعت عنه(الاسم المفرد). فقد اكتفى مؤلّفو الكتاب بعرض الكلمات بصيغة المثنّى بلون مغاير، ثمّ أعقبوا النّص بسؤال فحواه:

-الكلمة الملوّنة تدلّ على: المفرد- المثنّى – المذكّر- الجمع- المؤنّث

لتكون القاعدة عبارة عن أمثلة: كرة ـ كرتان- كرتين/ ملعب ـ ملعبان- ملعبين.

إنّ المثنّى هو فرع من فروع (الاسم المفرد) بزيادة (الألف والنّون أو اليّاء والنّون) في موضع علامة الإعراب وهو الموضع الأوّل على جهة اليسار. وكان بالإمكان استغلال موضع الضّمة أو الفتحة والكسرة لإظهار التّحويل الذي يطرأ على الاسم المفرد إذا حُوّل إلى المثنّى.

-موضوع<حروف الجرّ>: لم تختلف منهجيّة عرض هذا الموضوع عن سابقتها. إذ غاب فيها الرّبط بين الاسم قبل زيادة حروف الجر(الاسم المفرد)، والاسم بعد دخول حرف الجرّ. فقد اكتفى الواضعون بتوجيه المتعلّم إلى اختيار الإجابة الصّحيحة من جملة الاختيارات المقدّمة له على النّحو الآتي:

- الكلمات الملوّنة هي: أسماء – أفعال – حروف
- أستعمل حروف الجرّ مثل:- أعرفُ القليل عن الفنّ.
- انتقلت الآلات الموسيقيّة العربيّة إلى الغرب.

إنّ<حروف الجرّ>هي من لوازم الاسم وتدخل عليه في الموضع الثّاني من جهة اليمين. قبل أداة التّعريف(أل)، لكن الواضعين اشتغلوا بالجانب النّظري ولم يهتموا بالجانب الإجرائي. وكان بإمكانهم تقديم المزيد من الأمثلة حتى يُدرك المتعلّم التّحويل الذي يطرأ على(الاسم المفرد) بدخول حروف الجرّ وما يطرأ عليه من تغيير في الحركة.

-موضوع<الصّفة>: عُرض هذا الموضوع أيضا بالمنهجيّة نفسها، إذ لم نلمس وجود ذلك الرّابط والتّقابل بين الاسم المفرد والاسم بعد دخول الصّفة عليه. فقد اهتم مؤلّفو الكتاب بالتّشابه القائم بينهما من ناحيّة الحركة، ولم يشيروا نهائيا إلى أنّها ناتجة عن الزّيادة معيّنة بعد الاسم وأنّها تشكلّ معه وحدة واحدة. وممّا ورد في الكتاب: فيما تتشّابه الكلمة الملوّنة في النّصّ مع الكلمة التي قبلها؟ . وهذا يدلّ على التّركيز فقط على جانب الحركة الإعرابيّة.

وكخلاصة عامّة لكلّ ما رأيناه، نستنتج أنّ الموضوعات النّحويّة التي تنتمي إلى<اللّفظة الاسميّة> عُرضت بشكل إفرادي، بحيث لم يحرص مؤلفو الكتاب على إظهار الجانب البنوي بينها. خاصّة وأنّ هذه الموضوعات يمكن أن تُردّ جميعا إلى<الاسم المفرد> باعتباره أصلا تفرّعت عنه جميعا بزيادات معيّنة على يمينه(حروف الجرّ) وعلى يساره (جمع المذّكر السّالم، جمع المؤنّث السّالم، المثنى، والصّفة) في موضع علامة الإعراب. على النّحو الآتي:

حرف الجرّ	أل التّعريف	الاسم المفرد (نواة)	علامة الإعراب	التّنوين(المضاف إليه)	الصّفة
#	#	مسلم	#	#	#
#	أل	مسلم	ـُ	#	#

#	#	مسلمٌ	ـٌ	#	#
مع	أل	مسلمِ	ـِ	#	#
# (مع)	أل	مسلم	ان(ين)	#	#
#(مع)	أل	مسلم	ون(ين)	#	#
#(مع)	أل	مسلم	ات	#	#
#	#	مسلم	و	العالِم	#
#	#	مسلم	ـِ	#	الصّدوقِ

يوضّح الجدول السّابق إمكانيّة استغلال الحدّ الإجرائي للاسم في تعليميّة الاسم، وذلك بالانطلاق من(الاسم المفرد) باعتباره نواة التّفريع(الأصل)، وبإدخال زيادات معيّنة يمينا أو شمالا يحصل على وحدات لغويّة أكثر لفظا، كما يمكنه أن يدرك التّقابل بينها باعتبارها تعود إلى الأصل نفسه. ويتمّكن بذلك من تحديد مواضع هذه الزّيادات بدقّة وبطريقة لا شعوريّة ضمنيّة.

وهذه العلاقة القائمة على تفريع الفروع من الأصول لا تكون إلّا من خلال استغلال الحدّ النّحويّ الإجرائي، بالانطلاق دائما من<الاسم المفرد>الذي ينفصل ويبتدأ وإلحاق الزّيادات به يمينا وشمالا. ولا يكون هذا بطريقة مباشرة صريحة، بل بطريقة ضمنيّة لا شعوريّة ينتقل فيها المعلّم بالمتعلّم من<الاسم المفرد>الخالي من الزّيادة والأقلّ لفظا، ثمّ بزيادات معيّنة مقصودة يحوّله إلى موضوع نحويّ آخر<المعرّف بأل أو الاسم المجرور بحرف الجرّ أو المثنّى أو جمع المذّكر السّالم أو الاسم المنوّن أو المضاف والمضاف إليه ، والصّفة والموصوف>.

ففي حدّ الاسم الإجرائي يُنظر إلى<الاسم> مع م يدخُل عليه من الوحدات الخاصّة به. وعليه، فإنّه يمكن اعتبار الاسم المفرد أصلا تتولّد عنه مختلف الفروع بزيادات معيّنة يمينا وشمالا. فالاسم له القدرة على تقبّل زيادات على اليمين؛ أي قبل الأصل. وهي: <أل التّعريف، حروف الجرّ>. أمّا يسارا فتُزاد عليه علامة الإعراب، ثمّ التّنوين(بالتّعاقب مع المضاف إليه)، وأخيرا الصّفة. وعليه، فإنّ الاسم له القدرة على تقبّل خمسة زوائد. وهذا هو حدّ الاسم الإجرائي؛ لأنّه يتحدّد لفظيا أو صوريّا فقط دون الاهتمام بجانب المعنى(ما دلّ على حدث غير مقترن بزمن).

إنّ هذا الحدّ هو الذي يجب أن يكتسبه المتعلّم دون ما شعور منه إذا أردنا أن نعلّمه بنيّة الاسم(أو اللّفظة الاسميّة). وإذا ما اكتسب بنيته وصارت لديه القدرة على إجرائه في كلامه دون ما شعور منه وبطريقة ضمنيّة آليّة؛ فإنّه بإمكانه أن يفرّع عنه جميع الوحدات التي تناظره وتكافئه، وهذا يغنيه عن كلّ حفظ وتعريف مفهوميّ على المعنى(الحدّ على المعنى: الاسم ما دلّ على معنى في ذاته غير مقترن بزمن). وحينها يصير هذا الحدّ مثالا يبني عليه المتعلّم كلامه في هذا المستوى اللّغوي. وقس على ذلك هذا العمل الإجرائي على حدّ الفعل الإجرائي. وانطلاقا من الحدّين السّابقين يمكن الانتقال إلى المستوى الأعلى وهو مستوى (العامل والمعمول). كما يمكن أن نستغلّ الحدّ الإجرائي للاسم في في ترتيب الموضوعات النّحويّة التي تعود إلى الاسم المفرد تصاعديّا من الأقلّ لفظا (الأصل) إلى الأكثر لفظا(الفروع). وبهذا ينتقل المتعلّم من اكتساب بنيّة الاسم النّكرة(كتاب)إلى بنيّة الاسم المعرّف بأل(الكتاب)، ثمّ الاسم المنوّن (كتابٌ)، ثمّ الاسم المضاف(كتابُ زيدٍ)، وأخيرا الموصوف والصّفة(كتابٌ مفيدٌ).

الخاتمة و النتائج:

تتبعنا من خلال هذا البحث مفهوما إجرائيا أصيلا ارتبط بمنهج النّحاة الأوّلين في تحليل الوحدات اللّغويّة وتحديدها؛ وهو الحدّ النّحوي الإجرائي(الحدّ على اللّفظ) من خلال ما أثبته(الحاج صالح عبد الرّحمان) في النّظريّة الخليليّة الحديثة. إذ وقفنا على تمييز الباحث بين نوعين من الحدود التي اعتمد عليهما الخليل ومن سار على خطاه من النّحاة في زمان ومن بعده: وهما الحدّ على المعنى والذي يقوم على تتبّع الصّفات الذّاتيّة للموصوف. وهو الحدّ الذي شاع وانتشر بعد ذلك وغطّى على النّوع الثّاني. أمّا هذا الأخير، فجوهره رياضيّ إجرائي لأنّه يقوم على تتبّع العمليات التي تؤدّي إلى توليد العنصر اللّغوي سواء أكان لفظة(الكلمة المفردة مع ما يزاد عليها) أو تركيب. فهو يخصّ المجرى الذي يسلكه العنصر اللّغوي إذا ارتبط بغيره.

كما يمكن أن نسجّل بعض النّتائج التّفصيليّة المتعلّقة بالموضوع وهي كالآتي:

– جمع نحاة القرون الأولى؛ وهي مرحلة النّحو الأصيل بين الحدّ على المعنى والحدّ على اللّفظ في تحديداتهم للوحدات اللّغويّة. فحدّدوا الوحدات إمّا بصفاتها أو بما يدخل ويخرج منها من زوائد لفظيّة.

– تراجع مفهوم الحدّ النّحوي الإجرائي وتُنُوسي بعد أن دخل نحاة القرون المتأخرّة في الحدود المنطقيّة الأرسطيّة. فلم يعتدّوا إلّا بالحدّ على<الجنس والفصل>، واعتبروا أنّ كلّ حدّ لم يراع فيه الشّرطين السّابقين مخلّ بالمحدود، مفتقر إلى الشّروط الأساسيّة.

– السّبب في هذا الخلط بين الحدّ على المعنى والحدّ على اللّفظ هو اعتبار هذا الأخير تابع للأوّل.

– عدم تمييز نحاة القرون المتأخرّة بين ما يعود إلى الماهيّة أو المعنى(الحدّ على المعنى)، وما يعود إلى اللّفظ(الحدّ الإجرائي). ممّا ترتّب عنه خلط بين مدلول الوحدة، وبين ما يرجع إلى موقعها إذا اقترنت بغيرها.

– أثبتنا من خلال هذه الدراسة أنّ الحدّ النّحوي الإجرائي أنجع في عرض الموضوعات النّحويّة على المتعلّمين في المرحلة الابتدائيّة، لأنّه يسمح لهم بإدراك بنيتها من خلال التّتبع اللّاشعوري لمواضع الوحدات التي تدخل وتخرج عليها، وأسقطنا ذلك على الموضوعات النّحويّة المتفرّعة عن <الاسم المفرد> ممّا يسمح للمتعلّم بإدراك مواضع الزّوائد والنّواة دون اللّجوء إلى تحديد معانيها وبطريقة ضمنيّة.

هوامش:

[1]- جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 799(مادة ح د د).

[2]- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدّميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م، ص49.

[3] - المرجع نفسه، ص50.

[4]- عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب(نصوص من التّراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر، 1989م، ص272.

[5]- ابن هشام الأنصاري، شرح اللّمحة البدريّة في علم العربيّة، ج1، دار اليازوري العلميّة، الأردن، دط، دت، ص238.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص283(الهامش)

[7]- ينظر: المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[8]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، 2012م، ص372.

[9]- المرجع نفسه، ص356.

[10]- تقيّ الدّين بن تيميّة، الرّد على المنطقيين، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص47.

[11]- بن يوسف حميدي، التّعريف بين التّأثير الأرسطي والتّأصيل العربي، مجلة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر،العدد 14، 10ديسمبر 2011م، 87.

[12]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص115.

[13]- ابن تيميّة تقيّ الدّين، الرّدّ على المنطقيين، ص51.

[14]- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج1، مطبعة الهلال، مصر، 1913م، ص310.

[15]- عبد الرّحمان الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، موفم للنّشر، الجزائر، 2012م، ص247.

[16]– عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص122.

[17]- عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص20.

[18]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، ج1، تحقيق: عبد السّلام محمد هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، ص153.

[19]- المرجع نفسه، ص154.

[20]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص122.

[21]- خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللّسانيّات العامّة، دار القصبة للنّشر، الجزائر، ط2، 2006م، ص(16-17).

[22]- عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص207.

[23]- عبد الرّحمان الحاج صالح ، منطق العرب في علوم اللّسان، ص(128-129).

[24]- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، ص92.

[25] - المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[26]- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

[27]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[28]- البشير التّهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني العربيّ أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 2008م، ص89.

[29]- أحمد بن زكريا بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، دار الكتب العلميّة، لبنان، ط1، 1997م، ص48.

[30]- محمود أحمد نحلة، في المصطلح النّحوي الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوروبيّة، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، دط، 1974م، ص14.

[31]- أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصّل، ج1، إدارة الطّباعة المنيريّة، مصر، دط، دت، ص24.

[32]– ينظر: البشير التّهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني العربيّ أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، ص101.

[33]- أبو بكر بن محمد الجرجاني، الجمل، تحقيق: عليّ حيدر، سوريا، دط، 1972م، ص05.

[34]- تقيّ الدّين بن تيميّة، الرّد على المنطقيين، ص50.

[35]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص357.

[36]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص132.

[37]- ابن مالك الأندلسي، شرح التّسهيل، ج1، تحقيق: عبد الرّحمان السّيّد وآخرون، دار هجر للطّباعة والنّشر، الجيزة، مصر،ط1، 1990م، ص09.

[38]- أبو حيّان الأندلسي، التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، ج1، تح: حسن هنداوي، دار القلم، سوريا، دط، دت، ص(45-46).

[39]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص(356-357).

[40]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[41]- ينظر: البشيرالتّهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، ص89.

[42]- أحمد بن زكريا بن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص48.

[43]- محمود أحمد نحلة ، في المصطلح النّحوي الاسم والصّفة في النّحو العربيّ والدّراسات الأوروبيّة، ص14.

[44]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص132

[45]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[46]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص(116-117).

[47]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص132.

[48]- تقيّ الدّين بن تيميّة، الردّ على المنطقيين، ص57.

[49]- عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص132.

[50]- سيبويه، الكتاب، ج1، ص 187.

[51]- عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، ج1، ص220.

[52]- ينظر: عبد الرّحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، موفم للنّشر، الرّغاية، الجزائر، 2012م، ص50.

53- ينظر: عبد الرّحمان الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللّسان، ص119.

54- ينظر: اللّجنة الوطنيّة للمناهج، مناهج مرحلة التّعليم الابتدائي، الجزائر، 2016م، ص(33-37-39).

55- ينظر: المرجع نفسه، ص40.